

الخزانة

عن الأئمة والموادعة وعن عوائد لها

إعداد الأستاذ المساعد بالكلية

الدكتور

السيد فستحي بن الزهره محمد الرزي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد الهادى الأمين... وبعد:

فلقد كان انشاء البنوك الإسلامية الرد العملى الحاسم على مزاعم المستشرقين وأذنانهم أن الإسلام سبب لتأخر المسلمين وأنه لا يصلح لمواكبة الحضارة والتقدم وبخاصة في مجال المال والاقتصاد إذ أثبتت تلك البنوك الإسلامية أن النظام الإسلامى في المال والاقتصاد منقذ للبشرية من مهاوى الجشع المادى والافلاس الروحى.

بل ان بعض المصانع التى تتبع النظام الاسلامى، قد حققت للمستثمر ربحا قدره ٢٦٪ من رأس ماله في العام المنصرم، وهى نسبة لم يحققها أى بنك ربوى في العالم.

ولهذا زحفت هذه البنوك الإسلامية إلى أوروبا لتقول لهم هذه هى مبادئ الإسلام في المال والاقتصاد التى تحقق النمو المادى والتعاطف الانسانى والجانب الروحى.

فهل آن الأوان للاقلاع عن النظام الربوى الذى يعتمد على قانون الغابة التى يفترس فيها القوى الضعيف، والذى يبنى على الجشع والاستغلال؟.

وإذا كان النشاط الاقتصادى في عصرنا الحديث له الأثر الكبير على الشعوب فان نجاح البنوك الإسلامية سيكون من أكبر الدواعى الى المد الإسلامى ونشر راية الإسلام في ربوع العالم. ولهذا كان واجبا على العلماء أن يشدوا أزر هذه البنوك وأن يدوها بما تحتاج اليه من معرفة الأحكام الشرعية وبخاصة في مجال المال والاقتصاد.

ومن ثم ، سارعت بالمشاركة في اعداد البحوث الاسلامية التى تحتاج اليها هذه البنوك.

فأعددت بحثا في زكاة الأموال المودعة وعوائدها بطلب من هذه البنوك وعرضت فيه ما طلبته من فروع لهذا البحث وهى:

(١) على من تجب الزكاة عن الأموال المودعة ومن يخرجها وطريقة ذلك.

(٢) الزكاة عن العوائد.

(٣) الزكاة عن أصول البنك وممتلكاته وأرباحه.

(٤) هل يصلح البنك المركزى جابيا للزكاة؟

وأنبه أننى عندما تحدثت عن البنك المركزى. أردت البنك المركزى المصرى وما يماثله.

والله أسأل أن يلهمنى الى الصواب فإنه نعم المولى ونعم النصير.

فروع البحث

- ١ - على من تجب الزكاة عن الأموال المودعة ومن يخرجها وطريقة ذلك.
- ٢ - الزكاة عن العوائد .
- ٣ - الزكاة عن أصول البنك وممتلكاته وأرباحه .
- ٤ - هل يصلح البنك المركزى جابيا للزكاة .

مقدمة

يحسن قبل الحديث عن هذه الفروع أن نقدم كلمة موجزة عن:

١ - الزكاة

٢ - الودائع في البنوك الإسلامية

أولا : الزكاة

الزكاة ثالثة دعائم الاسلام بعد الشهادتين وإقام الصلاة، وهى فريضة معلومة من الدين بالضرورة، لثبوت فرضيتها بالآيات القرآنية الصريحة المتكررة، وبالسنة المتواترة، وبإجماع الأمة، فمن أنكر فرضيتها فقد كذب الله ورسوله فيكون كافرا.

من تجب عليه ؟

تجب على المسلم ، وقد اتفق العلماء على أنها لا تجب على غير المسلم^(١) واختلفوا في وجوبها على الصبى والمجنون.
فيرى أكثر العلماء وجوبها فى أموالها جميعا.
ويرى بعضهم عدم وجوبها فى مالها مطلقا.
وتوسط آخرون فقالوا بوجوبها فى بعض الأموال دون بعض.

(١) يرى الشيخ يوسف القرضاوى أنه لا مانع من أخذ الزكاة من غير المسلمين من أهل الذمة بوصفها ضريبة إذا رأى أولو الأمر ذلك (فقه الزكاة ج ١ ص ٩٩ مؤسسة الرسالة)

شروط الزكاة :

تختلف شروط الزكاة تبعاً لاختلاف الأموال التي تجب فيها الزكاة، كما أن الفقهاء قد اختلفوا في بعض الشروط ، وأهم هذه الشروط هي:

أولاً : الملك التام

ثانياً : النصاب، وهو بلوغ المال مقدارا محدداً، واشتراط النصاب يجمع عليه بين العلماء في غير الزروع والثمار والمعادن.

ثالثاً : حولان الحول، أى مرور اثني عشر شهراً عربياً على ملكية المال.

وقد اتفق الفقهاء على اشتراط الحول في زكاة رأس المال من الماشية والنقود وعروض التجارة.

واختلفوا في اشتراطه في بعض أنواع المال المستفاد^(٢).

أما الزروع والثمار والعسل والمستخرج من المعادن والكنوز فلا يشترط لها حول^(٣)

وجوب زكاة التجارة

ذهب الجمهور الى ايجاب الزكاة في مال التجارة.

وأنكر بعض العلماء ايجاب الزكاة في مال التجارة، ومنهم ابن حزم الظاهري، وأكثر الامامية.

(٢) المال المستفاد: ما يملك ملكاً جديداً، كمن يوهب له مال، وكربح مال ونتاج ماشية.

(٣) راجع بدائع الصنائع ج ٢ ص ٨١٢ وما بعدها مطبعة الامام، والقوانين الفقهية لابن جزي ص ٨٨ طبع لبنان، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٥٥ وما بعدها طبع دار احياء الكتب العربية للحلبي، ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٩٧ وما بعدها طبعة الحلبي الأخيرة، وكشاف القناع ج ٢ ص ١٦٨ وما بعدها الناشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض.

واستدل المنكرون

بقوله صلى الله عليه وسلم: (ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه)^(٤)

وبقوله: (عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق).

ووجه الاستدلال بهذين الحديثين: أنها يدلان على وجوب الزكاة في الرقيق والخيل سواء كانا للتجارة أم لا.

واستدل الجمهور:

١ - بعموم الآيات التي توجب الزكاة في سائر الأموال، كقوله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة)^(٥)

٢ - ومن السنة بما روى أبوذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: في الأبل صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي البز صدقته) والبز: الثياب ونحوها.

والزكاة لا تجب في هذه الأشياء إذا كانت للانتفاع فلم يبق إلا أن تجب في قيمتها إذا كانت للتجارة.

قال النووي: هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه، والبيهقي، والحاكم في المستدرک باسنادين وقال: هذا ن الاسنادان صحيحان على شرط البخارى ومسلم^(٦)

وبما قال سمرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذى يعد للبيع.

قال النووي رواه أبو داود ولم يضعفه، ومالم يضعفه فهو حسن عنده^(٧)

٣ - وأقوى أدلة الجمهور ما رواه أبو عبيد وغيره عن عمر أنه أوجب الزكاة في التجارة^(٨) من

(٤) رواه الجماعة انظر نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٦

(٥) سورة التوبة آية (١٠٢)

(٦) المجموع ج ٦ ص ٣ مطبعة المدنى .

(٧) المجموع ج ٦ ص ٤ مطبعة المدنى

(٨) الأموال لأبى عبيد ص ٥٢٠ مطبعة الفجالة الجديدة

هذا أن حماس قال قال لى عمر أد زكاة مالك، فقلت مالى مال، إنما أبيع الأدم، قال قومه ثم أد زكاته ففعلت.

قال النووى : رواه الشافعى وسعيد بن منصور الحافظ فى مسنده والبيهقى^(٩) وقال ابن قدامه : هذه قصة يشتهر مثلها، ولم تنكر، فيكون اجماعا^(١٠) فلو لم تكن الزكاة واجبة لما أوجبها عمر، ولما سكت الصحابة. وليس المنكرون أكثر خوفا من الله ولا أكثر فهما للقرآن والسنة، ولا أكثر احاطة بالسنة من عمر، ومن معه من الصحابة. أما ما استدلل به المنكرون من الحديثين فالمراد بهما نفى زكاة العين لا زكاة القيمة، وهذا التأويل متعين للجمع بين الأحاديث^(١١)

ثانيا : الودائع فى البنوك الاسلامية^(١٢)

للبنك الإسلامى مصدران رئيسيان للأموال .
أولهما : الأموال الذاتية: وهى رأس المال الذى يبدأ به العمل. وما يأخذ حكم رأس المال من أموال احتياطية ومخصصات وفوائض مرحلية بعد التوزيع.

وثانيهما : الودائع أو الموارد الخارجية التى تأتى من العملاء وتنقسم هذه الودائع الى ثلاثة أقسام هى:

١ - الوديعة الجارية.

٢ - الوديعة الادخارية.

٣ - الوديعة الاستثمارية.

(٩) المجموع ج ٦ ص ٤ مطبعة المدنى

(١٠) المغنى ج ٣ ص ٣٠ المطبعة اليوسفية.

(١١) المجموع ج ٦ ص ٤ والمغنى ج ٣ ص ٣٠

(١٢) اعتمدنا فى هذا على مذكرة صادرة عن البنوك الاسلامية.

١ - فالوديعة الجارية هي الحساب الجارى التقليدى لدى البنوك غير الإسلامية، والسحب والايداع فيها مكفول فى أى وقت.

وهى لا تشارك فى الأرباح الفعلية التى يحققها البنك، لأنها لم تساهم فى تحقيقه، إذ المفروض سيولتها - أى بقاؤها نقدية - طوال الوقت.

إلا أن بقاءها نقدية طوال الوقت مجرد فرض نظرى، والواقع عمليا أن البنك يمكنه توظيف نسبة من هذه الودائع الجارية يحددها حسب خبراته التاريخية.

ومعدلات السحب المعتادة ، ويحتجز الباقى لمواجهة احتمالات السحب، وهو ما يسمى احتياطى السيولة.

٢ - والوديعة الادخارية صغيرة، والسحب مكفول لصاحبها فى أى وقت ولا تستفيد من الأرباح الفعلية للبنك.

ولكن بإمكان البنك الإسلامى أن يدخل فى عملياته الاستثمارية جزءا من هذه الودائع باذن صاحبها، وبهذا يستحق صاحبها ربحا على وديعته بمقدار الجزء الذى تبقى منها لنهاية العام.

٣ - أما الودائع الاستثمارية فهى التى تشارك فى عملية الاستثمار بالبنك. والحكم الإسلامى هو المشاركة فى الربح والخسارة، وعلى هذا يكون المودع شريكا فى نشاط الاستثمار بنسبة وديعته ومدتها.

وانطلاقا من قواعد عقد المضاربة الشرعية فان هناك نوعين من هذه الوديعة :
الأول : وديعة استثمارية مقيدة (محددة).
الثانى : وديعة استثمارية مطلقة (عامة).

فالوديعة فى النوع الأول توظف فى عملية استثمارية محددة، أو مشروع متميز وترتبط هذه الوديعة بما تسفر عنه نتيجة التوظيف الخاصة بالعملية أو المشروع.

أما الوديعة العامة فهي التي تشارك في مجمل النشاط الاستثماري للبنك، وترتبط به ربحاً أو خسارة.

والسحب في هذين النوعين من الودائع الاستثمارية مقيد أثناء مدة الوديعة، فهذا شرط أصلي من شروطها.

فاذا قام المودع بسحب كل أو بعض وديعته كان ذلك اخلافاً بالشرط، فلا تستفيد الوديعة من الأرباح المحققة، إلا أن بعض البنوك سمح للمودعين بالسحب في حالة الضرورة القصوى، على أن يسقط حقهم في الأرباح المستحقة للمبلغ المسحوب فقط، كبنك ناصر الاجتماعي.

ونخلص مما سبق إلى أن الودائع في البنوك الإسلامية نوعان:

الأول : ودائع غير استثمارية وهي التي لا يستحق أرباحها أرباحاً، وهي الودائع الجارية، والودائع الادخارية التي لا تشترك في الاستثمار.

الثاني : الودائع الاستثمارية بنوعيتها، والودائع الادخارية إذا شاركت في الاستثمار. تنتقل بعد هذه المقدمة إلى أحد فروع المسألة، وهو زكاة هذه الودائع.

الفرع الأول زكاة الأموال المودعة

قلنا إن الأموال المودعة نوعان: ودائع غير استثمارية، وودائع استثمارية فما زكاة كل منها؟

١ - زكاة الودائع غير الاستثمارية

إذا أودع المودع أمواله في البنك وديعة غير استثمارية فعليه زكاة هذه الأموال إذا تحققت شروط إيجاب الزكاة.

فإذا كان مسلماً وكانت وديعته نصاباً، أو كانت أقل من نصاب وعنده مال آخر يكمل به النصاب، وحال عليها الحول فعليه إخراج زكاتها.

ومقدار الواجب في النقدين، وفي عروض التجارة هو ربع العشر أى ٢.٥٪.

٢ - زكاة الودائع الاستثمارية

إذا أودع المودع أمواله في البنك للاستثمار كان هذا الإيداع مضاربة - أو قراضاً - وسمى المودع رب مال، وسمى البنك مضارباً أو عاملاً.

ومعلوم أن المودع يملك رأس ماله الذى أودعه، وإن وجد ربح فإنه يملك نصيبه المشروط له من الربح، والبنك يملك باقى الربح.
فنبحث أولاً زكاة رب المال عن رأس ماله وعن ربحه.
ثم نبحث ثانياً زكاة البنك عن حصته من الربح.

زكاة رب المال عن رأس ماله وربحه (زكاة المودع للاستثمار)

ذهب الجمهور الى أن على رب المال زكاة رأس ماله، وزكاة حصته من الربح.
وقال بعضهم : ان عليه زكاة رأس ماله وزكاة جميع الربح.
وقد اختلفوا في وقت اخراج الزكاة:
وهاك تفصيل قوالهم.

قول الحنابلة :

ذهب الحنابلة الى أن على رب المال عند انتهاء الحول أن يخرج زكاة رأس ماله وزكاة نصيبه من الربح، لأن حول الربح هو حول أصله وهو رأس المال.

ولكنهم اختلفوا فيما تحسب منه هذه الزكاة: فقليل من الربح، وقيل من رأس المال، أما بقية الربح فلا يلزمه زكاته عند الأكثرين، وفي قول ضعيف يلزمه. وهاكم بعض نصوصهم.

قول ابن قدامة :

قال في المغنى : وان دفع الى رجل ألفا مضاربة على أن الربح بينهما نصفان، فحال الحول وقد صار ثلاثة آلاف، فعلى رب المال زكاة ألفين، لأن ربح التجارة حوله حول أصله.

وقال الشافعى في أحد قوليهِ: عليه زكاة الجميع، لأن الأصل له والربح ثَماء ماله ولا يصح، لأن حصة المضارب له، وليست ملكا لرب المال، بدليل أن للمضارب المطالبة بها، ولو أراد رب المال دفع حصته اليه من غير هذا المال لم يلزمه قبوله، ولا تجب على الانسان زكاة ملك غيره، ولأن رب المال يقول: حصتك أيها العامل مترددة بين أن تسلم فتكون لك، أو تتلف فلا تكون لى ولا لك، فكيف يكون على زكاة ما ليس لى بوجه ما؟

وقوله انه ثَماء ماله قلنا: لكنه لغيره فلم تجب عليه زكاة، كما لو وهب نتاج سائمته لغيره.

إذا ثبت هذا: فإنه يخرج الزكاة من المال، لأنه من مؤنته، فكان منه كمؤنة حملة ويحسب من الربح، لأنه وقاية لرأس المال (١٣).

قول صاحب كشف القناع :

بعد أن قال لا زكاة في حصة مضارب من الربح قبل القسمة قال: ويزكى رب المال حصته من الربح كالأصل - أى رأس المال - لملكه الربح بظهوره، وتبعيته لماله بخلاف المضارب. ولا يجب على رب المال زكاة حصة المضارب من الربح، لأنه غير مالك لها.

فلودفع حر مسلم الى رجل ألفا مضاربة على أن الربح بينهما نصفان فحال الحول وقد ربح المال ألفين ، فعلى رب المال زكاة ألفين: رأس المال وحصته من الربح.

فإن أدى زكاة الألفين من مال المضاربة حسب ما أداه من المال والربح فينتقص ربع عشر رأس المال - وهو خمسة وعشرون - فيصير رأس المال تسعمائة وخمسة وسبعين (١٤).

وفى قواعد ابن رجب :

وأما رب المال فعليه زكاة رأس ماله مع حصته من الربح، وينعقد الحول عليها بالظهور وأما بقية الربح فلا يلزمه زكاته، سواء قلنا يملكه العامل بالظهور أو لا في ظاهر كلام أحمد، وهو قول القاضي والأكثرين..

وحكى أبو الخطاب عن القاضي أنه يلزمه زكاته - إذا قلنا لا يملكه العامل بدون القسمة - وهو ظاهر كلام القاضي في خلافه في مسألة المزارعة، وهو ضعيف (١٥).

قول الشافعية :

يرى الشافعية أن على صاحب المال عند تمام الحول زكاة رأس ماله أما زكاة الربح ففيها قولان:..

(١٣) المغنى ج ٣ ص ٦٤، ٦٥ مطبعة الفجالة الجديدة.

(١٤) كشف القناع ج ٢ ص ١٧١ - الناشر مكتبة النصر بالرياض.

(١٥) القواعد لابن رجب صفحة ٤٢٤، ٤٢٥ مؤسسة نبع الفكر العربى للطباعة.

قول بأن عليه زكاة جميع الربح، وقول بأن عليه زكاة نصيبه من الربح.
ويرجع خلافهم في زكاة الربح الى خلافهم فيما يملك العامل به نصيبه من الربح.
فالقول الأصح عندهم أن العامل لا يملك نصيبه من الربح الا بالقسمة.
والقول الثانى عندهم أن العامل يملك نصيبه من الربح بظهوره.
وبنوا على القول الأصح أن على المالك زكاة رأس ماله، وزكاة جميع الربح لأن الجميع ملكه.

فان اخرج الزكاة من مال آخر فلا رجوع له على العامل.
وان اخرجها من مال القراض فقد اختلفوا فيما تحسب منه.
فالأصح عندهم أنها تحسب من الربح كالمؤن. وقيل تحسب من رأس المال لأن الوجوب على من له المال.
أما القول الثانى وهو أن العامل يملك نصيبه من الربح بالظهور فقد بنوا عليه بالنسبة للمالك أن عليه زكاة رأس ماله، وزكاة حصته من الربح لأنه مالك لها.
وبنوا عليه بالنسبة للعامل قولين :
الأول : وهو المذهب أنه يلزم العامل زكاة نصيبه من الربح لأنه متمكن من التوصل اليه متى شاء بالقسمة فأشبهه الدين الحال على ملىء.
ويكون ابتداء حصته من وقت الظهور، ولكن لا يجب عليه اخراجها قبل القسمة، وله أن يستبد بإخراجها من مال القراض.
والقول الثانى: أنه لا يلزم العامل زكاة نصيبه من الربح لأنه غير متمكن من كمال التصرف فيها^(١٧).

قول المالكية :

فرق المالكية في أحكام الزكاة الواجبة على صاحب مال القراض بين ادارة مال القراض واحتكاره.

(١٧) هذا ما جاء في نهاية المحتاج وحواشيه ج ٣ ص ١٠٨ طبعة الحلبي الأخيرة. وراجع أيضا مختصر المزني على هامش الأم ج ١ ص ٢٤٤ كتاب الشعب.
وراجع أيضا الأم للشافعى - باب زكاة مال القراض ج ٢ ص ٤١، ٤٢ كتاب الشعب

وفرقوا في ادارة ماله بين ما إذا كان المال حاضرا ببلد صاحبه، أو علم بحاله في غيبته. وما إذا غاب عنه ولم يعلم بحاله من بقاء أو تلف أو ربح أو خسر.

ثم خصوا زكاة ماشية القراض وحرثه بأحكام. فعندهم أربع حالات هي:

الحالة الأولى : وهي أنه إذا كان مال القراض حاضرا ببلد صاحبه، أو علم حاله في غيبته زكاه كل سنة قبل المفاصلة^(١٨).

ان كان كل من العامل ورب المال مديرا، أو كان العامل وحده مديرا^(١٩) فان كانا مديرين قوم المالك ما بيده، وما بيد العامل من رأس المال وحصته من الربح وزكاهما.

وان كان العامل وحده مديرا قوم المالك ما بيد العامل فقط من رأس المال وحصته من الربح وزكاهما. على أن يخرج رب المال زكاته من غير مال القراض لا منه، لئلا ينقص مال القراض، والحال أن الربح يجبر النقص الحاصل فيه، وهو نقص على العامل الا أن يرضى العامل باخراج رب المال زكاته من مال القراض ويحسبه ربه على نفسه والا منع.

والقول بأن رب المال يزكيه كل سنة قبل المفاصلة هو قول خليل وابن حبيب وطريقة لابن يونس، وفي التوضيح أنه ظاهر المذهب، وانكر بعضهم كونه ظاهر المذهب، لأن ابن رشد لم يقل به. وهذا القول أحد أقوال ثلاثة.

القول الثاني : - وهو المعتمد - أن رب المال لا يزكى الا بعد المفاصلة، ويزكى حينئذ للسنين الماضية كزكاة المال الغائب.

وهذا قول ابن رشد وعزاه لقراض المدونة، وهو قول ابن القاسم وسحنون وقد اشتهر عند شيوخ المالكية انه لا يعدل عن قول ابن القاسم وسحنون.

(١٨) المفاصلة: انفصال أحدها من الآخر، والقول بأن رب المال يزكيه كل سنة هو أحد أقوال ثلاثة سنذكرها.

(١٩) المدير هو الذى يبيع بالسعر الواقع ويخلفه بغيره كأرباب الحوانيت. وقال ابن عاشر: الظاهر أن أرباب الصنائع كالحاكة والدباغين مديرون. (الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٣٥ توزيع دار الفكر بيروت). والمحتكر هو الذى يشتري السلعة ويتربص بها رجاء ارتفاع السعر كالذين يشترون أراضي البناء ولا يبيعونها حتى ترتفع أسعارها.

القول الثالث: أنه لا يزكى الا بعد المفاصلة، ولكن يزكى لسنة واحدة كالدين، حكاه ابن بشير وابن شاس.

الحالة الثانية : وهى أنه ان غاب المال عن ربه، ولم يعلم حاله صبر بزكاته سنين حتى يعلمه أو يرجع اليه، ولا يزكيه العامل الا باذن ربه بذلك، أو أن يأخذ السلطان الزكاة منه قهرا عنه فتجزئ رب المال ويجسبها العامل على صاحب المال من رأس ماله فان حضر المال زكى ربه لسنة الفصل - أى عن سنة الحضور - ولو لم يحصل مفاصلة. أما زكاة ما قبل سنة الحضور فلها عدة صور هى:

- ١ - أنه ان كان ما قبل سنة الحضور مساويا لها زكاه على حكمه.
- ٢ - وان كان ما قبلها أزيد منها، فان مازاد فى السنين الماضية عن سنة الحضور تسقط عنه زكاته، لأنه لم يصل ليد له ولم ينتفع به.

ولو زكاه العامل عن ربه لم يرجع العامل بما أخرجه زكاة عليه.
ويبدأ رب المال فى الاخراج بسنة الفصل ثم بما قبلها وهكذا .

ويراعى فى غير سنة الفصل تنقيص أخذ النصاب، ويراعى أيضا تنقيصه لجزء الزكاة. فالأول كما لو كان عنده واحد وعشرون دينارا، فغاب بها العامل خمس سنين، ووجدت بعد الحضور كما هى، فيبدأ بالعام الأول فى الاخراج فما بعده، ويراعى تنقيص أخذ النصاب، وحينئذ لا يزكى الأعوام الثلاثة^(٢٠).

والثانى كأن يكون المال فى العام الأول أربعائة، وفى الثانى ثلاثائة، وفى الثالث - وهو العام الذى حضر فيه - مائتين وخمسين، فاذا زكى عنها لعام الفصل وأخرج ستة دنانير وربعا، زكى عن العام الذى قبله عن مائتين وخمسين الا ستة دنانير وربعا - التى أخرجها زكاة عن عام الفصل - وزكى عن العام الأول عن مائتين وخمسين الا اثنى عشر دينارا ونصف دينار تقريبا.

- ٣ - وان نقص ما قبل سنة الحضور فيها فلكل من السنين الماضية ما فيها، كما اذا كان

(٢٠) لأنه سيخرج عن العام الأول أكثر من نصف دينار، وكذلك فى العام الثانى فيكون الباقي أقل من النصاب.

في الأولى مائة، وفي الثانية مائة وخمسين، وفي الثالثة مائتين فيزكى عن مائتين، ثم عن مائة وخمسين، ثم عن مائة.

وإذا زكى عن كل سنة ما فيها فلا يعتبر تنقيص أخذ النصاب ولا تنقيصه لجزء الزكاة.

٤ - وإن كان ما قبل سنة الفصل بعضه أزيد مما فيها، وبعضه أنقص منها فإن تقدم الأزيد على الأنقص - كما إذا كان في سنة الفصل أربعائة، وفي التي قبلها مائتين، وفي التي قبلها خمسمائة - قضى بالنقص على ما قبله فيزكى سنة الفصل عن أربعائة، وعن اللتين قبلها مائتين مائتين، لأن الزائد لم يصل لرب المال ولا انتفع به.

وإن تقدم الأنقص على الأزيد - كما لو كان في سنة الفصل أربعائة وفي التي قبلها خمسمائة وفي التي قبلها مائتين - فإنه يزكى عن أربعائة لسنة الفصل ولما قبلها، ويزكى عن مائتين للعام الأول.

الحالة الثالثة :

وهي ما إذا احتكرا معا : رب المال فيما بيده والعامل في القراض، أو احتكر العامل فقط فكالدين، أي أن رب المال لا يزكيه قبل رجوعه له بالانفصال ولو نض - أي صار نقدا - بيد العامل وإنما يزكيه بعد قبضه لسنة واحدة ولو أقام أعواما، وهذا إذا كان ما بيد العامل مساويا لما بيد رب المال وأكثر، فإن كان أقل كان تابعا للأكثر الذي بيد ربه فيبطل حكم الاحتكار، وحينئذ يقوم رب المال ما بيد العامل كل سنة ويزكيه إن علم به.

وإنما يعتبر ما بيد ربه من جهة كونه أقل مما بيد العامل أو مساويا أو أكثر إذا كان يتجر به، والا فالعبرة بما بيد العامل فقط قليلا كان أو كثيرا، فإن كان العامل مديرا زكاه ربه كل عام، وإن كان محتكرا زكاه لعام واحد بعد قبضه.

الحالة الرابعة :

وهي تعجيل زكاة ماشية القراض المشتراة به أو منه فتخرج من عينها كل عام حيث كانت نصابا، ولا ينتظر بها المفاصلة والعلم بحالها، لتعلق الزكاة بعينها، سواء أدارا أو احتكرا

أو اختلفا، وحسبت على ربه من رأس ماله، فلا تجبر بالربح كالخسارة وحسابها من رأس المال، وهو المشهور، وقيل تحسب من الربح. وهذا - أى أخذ الزكاة من رقابها وحسابها على رب المال ان كانت تلك الماشية غائبة عن بلد رب المال.

فان حضرت ففيها تأويلان: الأول: أن يأخذ الساعى أو ربهها تلك الماشية من رقابها، وتحسب على ربهها.

والثاني : أن تؤخذ من عند رب المال ولا تؤخذ من رقابها.
وكذا تعجل زكاة حرث القراض^(٢١).

اشتراط زكاة الربح على أحدهما :

يرى المالكية أن زكاة رأس المال على ربه، ولا يجوز اشتراطه على العامل. أما زكاة ربح المال فالمشهور عندهم جواز اشتراطها على رب المال أو العامل، لأن هذا الشرط لا يؤدي الى القراض بجزء مجهول، لأن جزء الزكاة معلوم وهو ربع عشر الربح وفى الأُسدية منع ذلك الشرط .

وعلى القول المشهور فانه اذا لم تجب الزكاة لمانع، كقصور رأس المال وربحه عن النصاب، أو تفاصلا قبل الحول، فان جزء الزكاة من الربح يكون لمشرطه لكونه اشترط الزكاة ولم توجد.

فان كان للعامل نصف الربح، وكان الربح أربعين، واشترطت الزكاة على العامل مثلا فانه يخرج ربع العشر وهو دينار من الأربعين يعطيه لرب المال، فيكون للعامل تسعة عشر دينارا ولرب المال واحد وعشرون دينارا حيث لم تجب الزكاة^(٢٢).

قول الحنفية :

بيننا غنيت المذاهب بمسألة زكاة مال القراض، وصرحوا بشروطهم فيها، وجعلوا لها عنوانا،

(٢١) راجع الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٣٨، ٤٤٠ توزيع دار الفكر بيروت .

(٢٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٤٦٧، ٤٦٨ - وأرى عدم جواز هذا الشرط لأن شرط زكاة ما يملكه شخص على غيره مخالف لأحكام الشرع.

فإن كتب الحنفية - التي اطلعت عليها - لم تصرح برأيهم في بعض شروطها، مما أثار اضطراباً في نسبة الأقوال إليهم، ولعل أهم كتاب تناولها هو كتاب المبسوط للسرخسي، فقد جاء فيه مانصه: (وأما مال المضاربة فعلى رب المال زكاة رأس المال وحصته من الربح. وعلى المضارب زكاة حصته من الربح إذا وصلت يده إليه، ان كان نصاباً أو كان له من المال ما يتم به النصاب عندنا).

وللشافعي - رحمه الله تعالى - ثلاثة أقاويل في نصيب المضارب. قول مثل قولنا، وقول ان زكاة ذلك على رب المال، لأنه موقوف لحقه حتى لا يظهر الربح مالم يصل إليه رأس المال، ولأن الربح تبع وزكاة الأصل عليه فكذلك التبع.

وقول آخر أنه لا زكاة في نصيب المضارب على أحد، لأنه متردد بينه وبين رب المال يسلم له إن بقي كله، ويكون لرب المال ان هلك بعضه. فهو نظير كسب المكاتب، فليس فيه زكاة على أحد لأنه متردد بينه وبين المولى.

وفي الحقيقة هذه المسألة بناء على أصله أن استحقاق المضارب الربح بطريق الجعالة لا بطريق الشركة، إذ ليس له رأس مال، ولا بطريق الاجرة، لأن عمله غير معلوم عند العقد، والجعالة لا تملك الا بالقبض كالعالة لعامل الصدقات.

ولنا أن المضارب شريكه في الربح، فكما يملك رب المال نصيبه من الربح في حكم الزكاة فكذلك المضارب، لأن مطلق الشركة يقتضي المساواة.

وبيان الوصف: أن رأس ماله العمل، ورأس مال الثانى المال، والربح يحصل بهما، فقد تحققت الشركة، وقد نصا في العقد على هذا، وتنصيبهما معتبر بالاجماع، والدليل عليه أن المضارب يملك المطالبة بالقسمة ويتميز به نصيبه، ولا حكم للشركة الا هذا^(٢٣) وبأمل هذا القول نلاحظ ما يلي:

١ - التصريح بأن على رب المال زكاة رأس ماله وحصته من الربح.

٢ - التصريح بأن على المضارب زكاة حصته من الربح بشرطين:

(٢٣) المبسوط ج ٢ ص ٢٠٤ طبعة ثانية دار المعرفة بيروت.

الأول : وصول يده اليه، أى قبضه بعد القسمة
الثانى: أن يكون نصاباً، أو يكون له من المال ما يتم به النصاب.
٣ - أنه أرجح قول الشافعى بعدم إيجاب زكاة على المضارب الى أنه جعل المضاربة جعالة،
والجعالة لا تملك الا بالقبض.

أى أن المضارب لا يملك نصيبه من الربح الا بالقبض، فلا زكاة عليه قبل القبض.

أما المضارب عند الحنفية فشريك فى الربح، فكما يملك رب المال نصيبه من الربح فى
حكم الزكاة، فكذلك المضارب يملك نصيبه من الربح فى حكم الزكاة. والدليل على أنه يملك
نصيبه من الربح أنه يملك المطالبة بالقسمة.

فالحنفية يوجبون على المضارب زكاة نصيبه من الربح، لأنه يملكه قبل القبض، ولكن لا
يخرجها قبل القبض.

نعود بعد هذا الى تفصيل الزكاة الواجبة على رب مال القراض عند الحنفية:
لقد رأينا أنهم صرحوا بأن على رب المال زكاة رأس ماله، وزكاة نصيبه من الربح أما بيان
حول الربح وبيان النصاب فلم أجد تصريحهم بذلك فى زكاة مال المضاربة ولكنهم صرحوا فى
زكاة المال المستفاد^(٢٤) بأن الربح يضم الى الأصل ويزكى بحول الأصل بالاجماع، لأنه تبع
للأصل.

وانما يضم المال المستفاد الى أصل المال إذا كان الأصل نصاباً، فأما ان كان أقل من
النصاب فانه لا يضم، وان كان يتكامل به النصاب وينعقد الحول عليها حال وجود المستفاد،
لأنه إذا كان الأصل أقل من النصاب لم ينعقد الحول عليه، فكيف ينعقد على المستفاد من
طريق التبعية^(٢٥).

(٢٤) هو ما يستفاده الانسان ويملكه ملكاً جديداً بأية وسيلة من وسائل التملك المشروع، وقد يكون من جنس ما عند
مالكه من مال وقد لا يكون، وقد يكون متفرعاً من الأصل أو حاصلًا بسببه كالولد والربح، وقد لا يكون
كالشترى والموروث.

(٢٥) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٨٣٤ مطبعة الامام.

وقد نسب الأستاذ ابراهيم فاضل - في كتابه المضاربة صفحة ١٦٩ عند حديثه عن زكاة رب المال نصيبه من الربح - الى الخنفية أنهم اعتبروا الربح تبعاً لرأس المال في ابتداء الحول، وأن زكاة الربح تكون عند القسمة، لأنهم ذكروا أن الربح لا يظهر الا بالقسمة، ولا تصح قسمة الربح عندهم قبل قبض رأس المال. وذكر مرجعين هما: المبسوط ج ٢ ص ٢٠٤، والبدائع للكاساني ج ٦ ص ١٠٧.

ولكن ليس في هذين المرجعين أن زكاة رب المال نصيبه من الربح لا تكون الا عند القسمة لأن ما نقلناه عن المبسوط يدل ظاهره على أن وقت اخراج رب المال زكاة حصته من الربح هو نهاية الحول مع زكاة رأس المال، لأنه قيد زكاة المضارب عن حصته من الربح بقبض الربح، ولم يذكر هذا القيد مع زكاة رب المال رأس ماله وحصته من الربح.

ولأن المضاربة عند الخنفية شركة في الربح، فكل من رب المال والمضارب يملك نصيبه من الربح في حكم الزكاة قبل القسمة والقبض.

أما قول الكاساني: ان الربح لا يظهر الا بالقسمة فقد ذكره عند حديثه عما يستحقه المضارب من الربح.
أى أن المضارب لا يستقر ملكه لنصيبه من الربح الا بالقسمة.

أما ملكية الربح لرب المال وللمضارب فبظهوره، كما رأينا في قول السرخسي، وكما سنرى عند حديثنا عن قول الخنفية في زكاة المضارب حصته من الربح.

ونخلص مما سبق الى أن الخنفية :

- ١ - قد صرحوا بأن على رب المال زكاة رأس ماله وزكاة حصته من الربح.
- ٢ - ويدل كلامهم على أن الربح يضم الى الأصل وهو رأس المال ويزكى بحول الأصل، اذا كان الأصل نصاباً، فان كان أقل من نصاب ويتكامل به مع الربح نصاب انعقد الحول عليهما حال وجود الربح.

قول الامامية :

قال الطوسي : إذا أعطاه ألفا قراضا على أن يكون الربح بينهما، فحال الحول وهو ألفان، فعند أكثر أصحابنا لا زكاة على واحد منهما، لأنه لا زكاة على مال التجارة والرأى الآخر يلزم رب المال زكاة ربحه، وابتداء حوله يكون منفصلا عن رأس المال، ولا تلزمه زكاة الا عند القسمة^(٢٦).

مقارنة وترجيح :

رأينا أن جمهور الفقهاء يرون أنه يجب على رب المال زكاة رأس ماله أما زكاة الربح فقد اختلفوا فيها:
فيرى أكثرهم أنه يجب على رب المال زكاة نصيبه من الربح .
ويرى بعضهم أنه يجب على رب المال زكاة جميع الربح.
كما اختلفوا في وقت اخراج الزكاة.

فأكثرهم يرون اخراج زكاة رأس المال ونصيبه من الربح آخر العام، وللمالكية تفصيل والذي أرجحه أنه يجب على رب المال زكاة رأس ماله وزكاة نصيبه من الربح، لأنها ملكه. أما بقية الربح فلا يلزمه زكاته لأنه لا يملكه.

وارجح أن يضم الربح الى الأصل اذا كان الأصل نصابا، وأن يكون حول الربح هو حول الأصل. أى أن يكون وقت اخراج زكاة الربح هو آخر الحول مع الأصل، لأن الربح تبع للأصل فيضم اليه، ويكون حوله حول الأصل.

وبتطبيق هذا على المودع المستثمر في البنك نقول:

- ١ - يجب على المودع المستثمر زكاة رأس ماله، وزكاة نصيبه من الربح عند نهاية الحول، ومقدار الزكاة ربع العشر أى ٢,٥%.
- ٢ - وكذا كل مال استثمره البنك في التجارة تجب الزكاة عنه وعن ربحه آخر الحول بمقدار ربع العشر.

(٢٦) المضاربة لابراهيم فاضل ص ١٧٠ نقلا عن الخلاف للطوسي ج ٢ ص ١٩٦.

زكاة العامل عن حصته من الربح (زكاة البنك عن حصته من الربح)

اختلف الفقهاء فيمن تجب عليه زكاة نصيب العامل من الربح.
واختلفوا في شرط النصاب، وفي شرط الحول، وفي وقت اخراج الزكاة.
وهاكم تفصيل أقوالهم :

قول الحنابلة :

المشهور عند الحنابلة أن العامل يملك نصيبه من الربح بمجرد ظهوره قبل القسمة.
ولكن لا يستقر ملكه الا بالقسمة أو المحاسبة.

وعلى العامل زكاة حصته من الربح بشروط هي:

- ١ - القسمة أو المحاسبة - فلا زكاة عليه قبل القسمة أو المحاسبة.
- ٢ - أن يحتسب حول الربح من حين القسمة أو المحاسبة.
- ولكن قال أبو الخطاب: يحتسب حوله من حين ظهور الربح، ولا يجب اخراج زكاته حتى يقبض المال.
- ٣ - إذا بلغت حصته نصابا بمفردها أو بضمها الى ما عنده من جنس المال .

وهاك بعض نصوصهم :

قول ابن قدامة: قال في المغنى: أما العامل فليس عليه زكاة في حصته حتى يقتسما
ويستأنف حولا من حينئذ، نص عليه أحمد في رواية صالح وابن منصور فقال:
فاذا احتسبا يزكى المضارب اذا حال الحول من حين احتسب.

وقال أبو الخطاب: يحتسب حوله من حين ظهور الربح... قال ولا يجب اخراج زكاته حتى
يقبض المال، لأن العامل يملك الربح بظهوره..

ثم قال ابن قدامة: ومن أوجب الزكاة على المضارب فانما يوجبها عليه اذا حال الحول من حين تبلغ حصته نصابا بمفردها، أو بضمها الى ما عنده من جنس المال أو الائتمان الا على الرواية التي تقول إن للشركة تأثيرا في غير السائمة^(٢٧).

قول ابن رجب: قال في قواعده: المضارب هل يملك الربح بالظهور أم لا؟ ذكر أبو الخطاب أنه يملك بالظهور رواية واحدة، وقال الأكثرون في المسألة روايتان: احدها يملكه بالظهور وهي المذهب المشهور والرواية الثانية لا يملك بدون القسمة ونصرها القاضي في خلافه في المضاربة. ويستقر الملك فيها بالمقاسمة عند القاضي وأصحابه، ولا يستقر بدونها. ومن الأصحاب من قال: يستقر بالمحاسبة التامة كابن أبي موسى وغيره، وبذلك جزم أبو بكر عبدالعزيز، وهو المنصوص صريحا عن أحمد ولهذا الاختلاف فوائد، منها: انعقاد الحول على حصة المضارب من الربح قبل القسمة. فان قيل لا يملك بدونها، فلا انعقاد قبلها.

وان قيل يملك بمجرد الظهور، فهل ينعقد الحول عليها قبل استقرار الملك فيها أم لا ينعقد بدون الاستقرار، فيه للأصحاب طرق.

احدها: لا ينعقد الحول عليها بدون الاستقرار بحال بغير خلاف، وهي طريقة القاضي...

وكذلك طريقة أبي بكر، وابن أبي موسى. الا أن القاضي عنده الاستقرار بالقسمة وعندها بالمحاسبة التامة، فينعقد الحول عندهما بالمحاسبة، وهو المنصوص عن أحمد في رواية صالح وابن منصور وحنبل^(٢٨).

قول الشافعية :

رأينا أنه لا يوجبون على العامل زكاة عن نصيبه من الربح، وانما يوجبون زكاة جميع

(٢٧) المغنى ج ٣ ص ٣٩، ٤٠ المطبعة اليوسفية، وراجع أيضا كشاف القناع ج ٢ ص ١٧١ الناشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض.

(٢٨) القواعد لابن رجب ص ٤٢٤. مؤسسة نبع الفكر العربى للطباعة

الربح على رب المال بناء على القول الأصح عندهم، وهو أن العامل لا يملك نصيبه من الربح إلا بالقسمة.

أما القول الآخر، وهو أن العامل يملك نصيبه من الربح بالظهور، فقد بنوا عليه بالنسبة للعامل قولين :

الأول وهو المذهب : أنه يلزم العامل زكاة نصيبه من الربح، لأنه متمكن من التوصل إليه متى شاء بالقسمة، فأشبهه الدين الحال على ملىء ويكون ابتداء حول حصته من وقت الظهور ولكن لا يجب عليه اخراجها قبل القسمة، وله أن يخرجها من مال القراض.

والقول الثانى: أنه لا يلزم العامل زكاة نصيبه من الربح، لأنه غير متمكن من كمال التصرف فيها^(٢٩).

قول المالكية :

المشهور عندهم أن على العامل زكاة ربحه^(٣٠) عند المقاسمة لسنة واحدة ولو أقام مال القراض بيده أعواما سواء كان العامل ورب المال مديرين أو محتكرين أو مختلفين^(٣١).

وسواء كانت حصته من الربح نصابا أو أقل^(٣٢) ولولم يكن عنده ما يضمه إليه بناء على أنه أجير^(٣٣).

(٢٩) راجع قول الشافعية في زكاة رب المال.

(٣٠) وهو مذهب المدونة وابن رشد خلافا لبهرام حيث قال: ان ما خص العامل من الربح يزكاه رب المال.

(٣١) لكن قال ابن رشد في البيان والمقدمات: ان أدارا أو العامل لزم العامل زكاة حصته لكل عام بعد المفاصلة.

واقصر عليه ابن عرفة، ورجحه بعضهم وقال: انه مذهب المدونة

(٣٢) لكن جاء في الموازية : لا زكاة فيما قل وقصر عن النصاب.

(٣٣) أى أن ربح المال منظور فيه لكونه بعضا من المال الذى اتجرفه أخذه أجرة فزكاة ذلك الربح تبع للمال، فلذا لم يشترط كونه نصابا.

بشروط هي إن أقام مال القراض بيده حولا فأكثر من يوم التجر وكانا حرين مسلمين بلا دين عليهما، وكان مجموع رأس المال مع ربح المال نصابا، فان نقص عنه فلا زكاة على العامل وإن نابه نصاب، ويستقبل حولا إلا أن يكون عند رب المال ما لو ضم إليه هذا الناقص لكان نصابا، وحال الحول عليهما، فانه يزكى ويزكى العامل أيضا ربحه وإن قل، والشرط الأخير أن ينض المال - أى يصير نقدا - ويقبضه. وحول ربح المال حول أصله (٣٤).

قول الحنفية :

رأينا أن السرخسي صرح في المبسوط (٣٥) بأن على رب المال زكاة رأس ماله وزكاة حصته من الربح. وأن على المضارب زكاة حصته من الربح بشرطين: الأول : وصول يده إليه - أى قبضه بعد القسمة . والثاني: أن يكون نصابا، أو يكون له من المال ما يتم به النصاب.

ورأينا أن سبب إيجابهم الزكاة على المضارب انه يملك حصته من الربح بظهوره ولكن لا يستقر الربح الا بالقبض.

ولكن الاستاذ/ ابراهيم فاضل - في كتابه المضاربة صفحة ٢٨٩ ينسب الى الحنفية القول بأن العامل لا يملك حصته من الربح الا بالقسمة وأن القسمة لا تجوز قبل قبض رب المال رأس ماله.

وذكر مرجع البدائع ج ٦ ص ١٠٧ وفي صفحة ٢٩١ قال: فعلى هذا لا زكاة على المضارب عندهم الا بعد قسمة المال وحولان الحول عليه. وذكر مرجع المبسوط ج ٢ ص ٢٠٤

(٣٤) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٧٩، ٤٨٠ طبع دار احياء الكتب العربية للتحليى وراجع أيضا المدونة الجزء الثانى عشر المجلد الخامس ص ٩٨ وما بعدها، مطبعة السعادة بمصر، وراجع قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى، دار العلم للملايين ببيروت.

(٣٥) راجع قول الحنفية فى زكاة رب المال.

والقول بأنهم لا يوجبون على المضارب زكاة الا بعد القسمة قول صحيح اما اشتراط حولان الحول عليه فليس في عبارة المبسوط تصريح به.

وأما نسبته اليهم أن العامل لا يملك حصته من الربح إلا بالقسمة فتخالف ما صرحت به كتبهم من أن العامل إذا ربح صار شريكا لأنه ملك جزءا من الربح^(٣٦).

وما بنوا على ذلك من أحكام منها:

أن العامل لا يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح لأنه يملك نصيبه فيعتق عليه فيفسد الباقي أو يعتق فيتمتع بالتصرف فيه^(٣٧)

ومنها أن العامل إذا مر على العاشر فان كان في المال ربح يبلغ نصيبه نصابا أخذ منه العاشر لأنه مالك له. وفيه خلاف الشافعي بناء على أصله ان استحقاق الربح بطريق الجعل فلا يملك الا بالقبض^(٣٨).

أما قول الكاساني: الذي استند عليه الأستاذ ابراهيم فاضل - وهو ما يستحقه المضارب بعمله في المضاربة الصحيحة هو الربح المسمى ان كان في المضاربة ربح، وانما يظهر الربح بالقسمة، وشرط جواز القسمة قبض رأس المال، فلا تصح قسمة الربح قبل قبض رأس المال^(٣٩).

فان الكاساني يريد بقوله (انما يظهر الربح بالقسمة) انما تستقر ملكية الربح بالقسمة، لأنه اعترف - كما اعترف غيره من الحنفية - بأن المضارب اذا ربح صار شريكا في الربح.

من هذا قوله فاذا ظهر في المال ربح صار شريكا فيه بقدر حصته من الربح، لأنه ملك جزءا من المال المشروط بعمله، والباقي لرب المال لأنه نماء ماله^(٤٠).

(٣٦) (٣٧) الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص ٢٠، ٢٢ الناشر دار المعرفة بيروت

(٣٨) الهداية وفتح القدير ج ٢ ص ٥٣٦ أولى مطبعة بولاق.

(٣٩) البدائع ج ٨ ص ٣٦٠٥ مطبعة الامام

(٤٠) البدائع ج ٨ ص ٣٦٠٥ مطبعة الامام.

مقارنة وترجيح :

رأينا انهم اختلفوا فيمن تجب عليه زكاة نصيب العامل من الربح فقبل انها تجب على رب المال.

وأرى أن هذا قول ضعيف لأن رب المال لا يملك نصيب العامل من الربح.

أما قول الأكثرين - وهو الذي أرجحه - فهو أن على العامل زكاة نصيبه من الربح وقد اشترطوا في وجوبها عليه القسمة. وأقام كثير من الحنابلة المحاسبة مقام القسمة واختلفوا النصاب.

فالمعتبر عند أكثر المالكية نصاب رب المال لا نصاب العامل .
فلو كان عند رب المال نصاب وجبت الزكاة على العامل وإن لم تكن حصته نصابا.
ولو لم يكن عند رب المال نصاب فلا زكاة على العامل، وإن كانت حصته نصابا ويستقبل بها حولا.

أما أكثر الفقهاء فيشترطون أن تكون حصة العامل نصابا أو يكون عنده من المال ما يتم به النصاب واختلفوا في الحول ووقت اخراج الزكاة.

فأكثر المالكية يرون أن عليه اخراج زكاة ربحه عند المقاسمة لسنة واحدة ولو أقام مال القراض بيده أعواما.

وفي قول عند الشافعية ان ابتداء الحول من وقت ظهور الربح ولكن لا يخرجها قبل القسمة والحنابلة يحتسبون حول الربح من حين القسمة أو المحاسبة فيجب عليه اخراجها بعد حول من القسمة أو المحاسبة.

والذي أرجحه ان على العامل زكاة حصته من الربح بشرط القسمة أو المحاسبة لأن ملكه لا يستقر الا بالقسمة أو المحاسبة وبشرط أن تكون حصته نصابا أو أن يكون عنده ما يتم به النصاب لأن ملكه ملك مستقل وليس تابعا لرب المال.
ويجب عليه اخراجها بعد حول من القسمة أو المحاسبة.

وبتطبيق هذا على البنك نقول :

- ١ - ان البنك يقوم بالمضاربة واستثمار الأموال المودعة، فهو العامل أو المضارب.
- ٢ - ان البنك في نهاية العام يحسب الربح والخسارة.
فان وجدت خسارة خصمها من رأس المال المستثمر
وان وجد ربح حسب لرب المال نصيبه وللبنك الباقي.
وتقوم هذه المحاسبة مقام القسمة، فتستقر بها الملكية وتعتبر هذه المحاسبة نهاية المضاربة لعام مضى، فان استمرت المضاربة أخذت حكم مضاربة مبتدأه.
- ٣ - للبنك نفقات واجور موظفين ونحو ذلك، فتخصم هذه النفقات من نصيب البنك من الربح.
- ٤ - وعلى هذا يكون على البنك زكاة صافي ربحه، ومقدار الزكاة ربع العشر ويكون اخراجها بعد عام من المحاسبة أو القسمة. هذا بالنسبة لزكاة البنك كعامل أو مضارب.
- ٥ - فاذا كان للبنك مال يستثمره في التجارة فعليه زكاة رأس المال وزكاة نصيبه من الربح نهاية الحول كما بينا في زكاة رب المال.

هل في ممتلكات البنك زكاة؟

ممتلكات البنك اما أن تكون للاستثمار أو تكون لغيره فما حكم الزكاة في كل منهما؟

حكم الزكاة في الممتلكات غير المستثمرة

المباني التي يملكها البنك والأثاثات ونحو ذلك مما يحتاج اليه البنك للقيام بعمله وإدارة شئونه ليس فيها زكاة عند جمهور الفقهاء لأنها ليست نامية، ولأنها من الحوائج الأصلية.
وهاك بعض أقوال الفقهاء

قول الحنفية :

يرى الحنفية انه ليس في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنزل وأدوات الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية وليست بنامية أيضا كما جاء في الهداية.

قال البابرتي : الشغل بالحاجة الأصلية وعدم النماء كل منها مانع عن وجوبها، وقد اجتماعا هنا، اما كونها مشغولة بها فلا أنه لابد من دار يسكنها وثياب يلبسها.

وأما عدم النماء فلا أنه اما اخلقى كما في الذهب والفضة أو بالاعداد للتجارة وليس بوجودين ههنا.

ويرى الكاساني - ان اشتراط الفضل عن الحاجة في ايجاب الزكاة لأن به يتحقق الغنى اذ المال المحتاج اليه لا يكون صاحبه غنيا عنه، وأن الاعداد للاسامة والتجارة دليل الفضل عن الحاجة فيقام مقامه، ثم يرى ان هذا الشرط قول عامة العلماء اما مالك فلا يشترطه.

وفي حاشية ابن عابدين عدم ايجاب الزكاة في الحوانيت والعقارات.

ويرى الحنفية أيضا. انه لا تجب الزكاة في آلات المحترفين اذا كانت مما لا يستهلك عينه في الانتفاع كالقدوم والمبرد، وكذا ما يستهلك ولا يبقى أثر عينه كالصابون، لأن ما يأخذه من الأجرة بمقابلة العمل، أما ما يبقى أثر عينه كعصفر وزعفران للصبغ والدهن ففيه الزكاة اذا حال عليه الحول، لأن المأخوذ بمقابلة العين وقالوا قوارير العطارين ولحم الخيل والحمير المشتراة للتجارة ان كان من غرض المشتري بيعها بها ففيها الزكاة والا فلا^(٤١)

قول الحنابلة :

جاء في كشف القناع لا تجب الزكاة في الثياب والسلاح وأدوات الصنائع وأثاث البيوت

(٤١) الهداية وفتح القدير وشرح العناية ج ١ ص ٤٨٧ وما بعدها مطبعة بولاق، الدر المختار وحاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٢٦٢ وما بعدها طبعة الحلبي الثانية، بدائع الصنائع ج ٢ ص ٨٢٨، ٨٢٩ مطبعة الامام.

والأشجار والنبات والأواني، والعقار من الدور والأرض للسكنى وللكرام لقوله صلى الله عليه وسلم (ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة) متفق عليه^(٤٢)

وجاء فيه ما قاله الحنفية في الصبغ الذي يبقى أثره كالعصفر والذي لا يبقى أثره كالصابون^(٤٣) وما قالوه في قوارير العطار.

والآلات الدواب ان كانت لحفظها فلا زكاة فيها لأنها للقتية وان كان يبيعها معها فهي مال تجارة يزكيها^(٤٤).

قول المالكية :

جاء في الشرح الكبير وحاشية الدسوقي: ولا تقوم الأواني التي تدار فيها البضائع ولا الآلات التي تصنع بها السلع، وكذا الابل التي تحملها وبقر الحراث لبقاء عينها فاشبهت القنية، الا أن تجب الزكاة في عين الابل المعدة لحمل سلع التجارة والبقرة المعد للحراث بأن بلغت نصابا، فان بلغت نصابا زكى عينها كل سنة^(٤٥) ولكن الكاساني نسب الى عامة الفقهاء اشتراط فضل المال عن الحاجة الأصلية لوجوب الزكاة ونسب الى مالك عدم اشتراطه وإيجابه الزكاة في ثياب المهنة وعبيد الخدمة والمراكب وكسوة الأهل وطعامهم والفروش والمتاع واحتج بعمومات الزكاة، نحو قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة)^(٤٦)

ترجيح :

أرجح قول جمهور العلماء بأنه لا زكاة في دور السكنى وأثاث المنزل ونحوها مما ليس بنام.

(٤٢) كشف القناع ج ٢ ص ١٦٧، ١٦٨ الناشر مكتبة النصر بالرياض.

(٤٣) قال الشافعية أيضا في مسألة الصبغ مثل قول الحنفية راجع نهاية المحتاج ج ٣ ص ١٠٤ طبعة الحلبي الأخيرة.

(٤٤) كشف القناع ج ٢ ص ٢٤٣، ٢٤٤.

(٤٥) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٧٧ طبع دار احياء الكتب العربية للحلبي

(٤٦) البدائع ج ٢ ص ٨٢٩ مطبعة الامم

لقوله صلى الله عليه وسلم (ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة) (٤٧).

وقوله صلى الله عليه وسلم في رواية أحمد (انما الصدقة ما كان عن ظهر غنى) (٤٨).

وبهذا يكون المراد بعمومات الزكاة الأموال النامية .

وبتطبيق هذا على البنوك أقول :

لا زكاة على مالم يعد للاستثمار مما يملكه البنك من نحو مبان وأثاث.

الممتلكات المستثمرة العمائر المؤجرة والمصانع المنتجة

أوجب الاسلام الزكاة في أنواع من الأموال النامية كالأنعام والزرع وشرط الفقهاء في وجوب الزكاة النماء، ولهذا لم يوجب جمهورهم الزكاة في دور السكنى ونحوها مما ليس بنام.

وللإسلام في زكاة الأموال طرق يعنينا منها طريقتان :

الأولى : زكاة بمقدار ربع العشر عند نهاية كل حول عن أصل المال وعن غلته - أى كسبه - كما في زكاة التجارة.

الثانية : زكاة بمقدار العشر أو نصفه عن الغلة فقط عند الحصول عليها - دون انتظار حول - كزكاة الحبوب.

وقد انتشرت في أيامنا وسيلتان للنماء تدران كسبا وفيرا قد يفوق نماء الأغنام والزرع وهاتان الوسيلتان هما: الإيجار، كإيجار العمائر، والانتاج وبيع ما يحصل منه كإنتاج المصانع.

(٤٧) صحيح مسلم ٧١٧/٢ دار احياء التراث.

(٤٨) فتح البارى لشرح البخارى ٣٦/٤ مطبعة الحلبي.

فهل تجب الزكاة عن هذه العائز المؤجرة والمصانع المنتجة ونحوهما؟ وإذا أوجبت فهل تتبع فيها طريقة التجارة، أو طريقة الزرع؟

اختلف الفقهاء في حكم زكاة هذه العائز والمصانع ونحوهما.

فقال جمهورهم لا تجب الزكاة فيها.

وقال بعضهم تجب الزكاة فيها.

والقائلون بالوجوب اختلفوا:

فقال فريق تعامل زكاتها معاملة زكاة التجارة.

وقال فريق يؤخذ ربع العشر عن الغلة فقط.

وقال بعض المعاصرين تعامل كالزروع.

وهاك تفصيل أقوالهم :

قول الجمهور :

يرى جمهور الفقهاء القدماء أن العائز المؤجرة لا تجب فيها الزكاة بسبب تأجيرها.

أما إذا قبض إيرادها وبقي حتى حال عليه الحول ففيه زكاة النقود بشروطها، وإن لم يبق إلى الحول نصاب أو ما يكمل نصاباً فلا شيء فيه.

القائلون بإيجاب الزكاة :

يرى الهادوية من الشيعة الزيدية إيجاب الزكاة فيما يتخذ للانتفاع بغلته وفي المذهب المالكي والحنبلي قول غير مشهور بإيجاب الزكاة فيها.

وعيل كثير من الفقهاء إلى إيجاب الزكاة فيها.

وقد اختلف هؤلاء الموجبون فيما تقاس عليه زكاة المستغلات وهذه أهم أقوالهم التي تتضمن رأى كل منهم في كيفيةها.

قول الشيعة :

يرى الهادوية أن كل ما يؤجر من حلية أو دار أو دابة أو غيرها إذا بلغت قيمته نصاباً من

النقد في طرفي الحول تجب تركيته زكاة التجارة وذكروا عن الهادي أن من اشترى فرسا لبيع نتاجها متى حصل فانه يلزمه الزكاة في قيمتها وقيمة أولادها وقالو إن وجهه انها تصير للتجارة هي وأولادها.

وقال المؤيد بالله: وكذلك من اشترى دودة القز لبيع ما يحصل منها.

وقال الحقيني وكذلك من اشترى الشجرة لبيع ما يحصل منها من الثمار وقيل. وكذا من اشترى بقرة لبيع ما يحصل منها من السمن واللبن، أو شاة لبيع ما يحصل من الصوف والسمن والأولاد^(٤٩).

فهؤلاء يرون أن تقاس هذه المستغلات على مال التجارة، أي أن يؤخذ ربع العشر في نهاية العام عن رأس المال وما بقى من الغلة.

وذكر صاحب (الحاصر في مذهب الناصر) أن يقدر النصاب من الغلة إذ يقول في الحوانيت والدور والمستغلات إذا بلغ كراها وغلتها في السنة مائتي درهم ففيها ربع العشر، وإن لم يبلغ ذلك فلا شيء^(٥٠).

قول المالكية :

قال ابن رشد اختلف قول مالك في المتخذ للكرء، فمرة شبهه بالحللى المتخذ للباس - أى لا تجب فيه الزكاة - ومرة شبهه بالتبر المتخذ للمعاملة - أى كونه ثمنا - فتجب فيه الزكاة^(٥١).

وجاء في الشرح الكبير وحاشية الدسوقي أن المذهب أن الحللى المتخذ للكرء

(٤٩) فقه الزكاة للقرضاوى ج ١ ص ٤٦٩، ٤٧٠ مؤسسة الرسالة بيروت، نقلا عن البحر الزخار ج ٢ ص ١٤٧

وشرح الأزهاري لابن مفتاح وحواشيه ج ١ ص ٤٥٠، ٤٥١، ٤٧٥

(٥٠) فقه الزكاة ج ١ ص ٤٧٥، ٤٧٦ نقلا عن حواشى شرح الأزهاري ج ١ ص ٤٥٠، ٤٥١ ويقول الشيخ

القرضاوى: هذا الرأى يجعل الأخذ من الأيراد بنسبة ربع العشر ولا يشترط لذلك حولان الحول.

(٥١) بداية المجتهد ج ١ ص ٢١٣ مطابع شركة الاعلانات البشيرية.

لا زكاة فيه مطلقا، وقال الباجي لا زكاة فيه إذا كان يباح لمالكه استعماله كأساور لامرأة، أما لو كان لا يباح استعماله لمالكه كأساور لرجل فتجب فيه الزكاة^(٥٢).

وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة: ان في المذهب خلافا في حكم زكاة الأشياء التي تتخذ للانتفاع بغلتها كالدور للكراء والغنم للصوف والبساتين للغلة وهذا الخلاف في أمرين:

الأول : في ثمنها اذا بيعت عينها، والثاني في غلتها اذا استفيدت .

فالقول المشهور في الأول أن يستقبل بثمنها حولا، كعروض القنية^(٥٣) إذا بيعت والقول الآخر ينظر اليها كعروض التاجر المحتكر، وحكمه عند المالكية معروف وهو أن يزكى ما يبيعه منها في الحال، اذا كان العرض قد بقى في ملكه حولا أو أكثر.

وهذان القولان يردان في غلة هذه الأشياء وفائدتها كما أشار الى ذلك الشيخ زروق^(٥٤). أى أن القول غير المشهور أن تزكى الغلة عند قبضها اذا كان الأصل قد بقى في ملكه حولا أو أكثر.

قول الحنابلة :

قال ابن قدامة في المغنى : من أجر داره فقبض كراها فلا زكاة عليه فيها حتى يحول عليه الحول وعن أحمد أنه يزكيه اذا استفاده.

والصحيح الأول لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولأنه مال مستفاد بعقد معاوضة فأشبهه ثمن المبيع.

وكلام أحمد في الرواية الأخرى محمول على من أجر داره سنة وقبض أجرتها في آخرها فأوجب عليها زكاتها. لأنه قد ملكها من أول الحول فصارت كسائر الديوان اذا قبضها بعد حول زكاها حين يقبضها، فانه قد صرح بذلك في بعض الروايات فيحمل مطلق كلامه على

(٥٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٦ طبع دار احياء الكتب العربية للحلبى.

(٥٣) أى الممتلكات الشخصية.

(٥٤) فقه الزكاة للقرضاوى ج ١ ص ٤٧٤، ٤٧٥ نقلا عن شرح الرسالة ج ١ ص ٣٢٩.

مقيده^(٥٥) فابن قدامة يرى أن قول أحمد بزكاة الكراء إذا قبضه محمول على أنه حال عليه الحول قبل قبضه.

ونقل ابن القيم عن ابن عقيل الحنبلي القول بإيجاب الزكاة في العقار المعد للكراء وكل سلعة تؤجر وتعد للكراء تخريجا على ما روى عن أحمد من تركيته حلى الكراء^(٥٦).

قول بعض المعاصرين :

يرى أبو زهرة وعبد الوهاب خلاف وعبد الرحمن حسن - في محاضرتهم بدمشق - سنة ١٩٥٢ - أن أدوات الصناعة والعائمات المعدة للاستغلال تجب فيها الزكاة عن الغلة لا عن رأس المال بمقدار العشر أو نصفه.

فإن أمكن معرفة صافي الغلات بعد التكاليف - كما في الشركات الصناعية - فإن الزكاة تؤخذ من الصافي بمقدار العشر. لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ العشر من الزرع الذي سقى بالمطر، فكأنه أخذه من صافي الغلة.

وإن لم تمكن معرفة الصافي على وجهه - كالعائمات المختلفة - فإن الزكاة تؤخذ من الغلة بمقدار نصف العشر.

ويؤيد القرضاوى قول أبى زهرة^(٥٧) وزميليه .

ويرى أن الأولى أن يقدر نصاب الغلة بالنقد - وهو ٨٥ جراما من الذهب - لأن مالك العمارة أو المصنع يقبض غلة ملكه نقودا.

ويرى أن تكون المدة التى يعتبر فيها النصاب سنة فى العائمات والمصانع فتضم غلات الشهور فى الإيجار كما يضم الزرع أو النخل الذى يؤتى ثماره على دفعات عند أحمد ثم يرى

(٥٥) المغنى ج ٣ ص ٢٩، ص ٤٧ المطبعة اليوسفية.

(٥٦) فقه الزكاة ج ١ ص ٤٦٧، ٤٦٨ نقلا عن بدائع الفوائد ج ٣ ص ١٤٣ وقد جعل الشيخ القرضاوى ابن

عقيل ممن يقولون بتزكية المؤجر كمال التجارة.

(٥٧) فقه الزكاة ج ١ ص ٤٧٦ وما بعدها.

أن الزكاة تجب في صافي الربح بعد رفع النفقات والديون لقول عطاء وغيره في الزرع والتمر. ارفع نفقتك وزك الباقي .

وأخيرا يرى أن يقتطع من صافي الايراد السنوى قدر ما يعيش به صاحب المال هو ومن يعوله في السنة وتجب الزكاة في الباقي من الايراد إذا بلغ نصابا.

لما جاء في الأحاديث من المخارصين للثمار بالتخفيف على أرباب الثمار فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لهم: دعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع.

ثم يقول قد يكون من الأضبط اعفاء ثلث الايراد أو رבעه ابتداء (٥٨).

مقارنة :

أ - رأينا أن جمهور الفقهاء لا يوجبون الزكاة فيما أعد للكراء أو للانتاج وبيعه ولكنهم يوجبون في الغلة - أى الأجرة وثمر الانتاج - اذا ظلت حولا زكاة النقود وهى ربع العشر وقاس ابن قدامة الأجرة على ثمن المبيع، أى أن من يبيع شيئا لا للتجارة فان الزكاة تجب في ثمنه اذا بقى حولا، فكذلك الأجرة.

ومعنى هذا : ان هذا المال المستفاد لا يزكى الا بعد حول من استفادته.

ب - أما من أوجبوا الزكاة فقد اختلفوا :

١ - فقاس فريق منهم الاستثمار بطريق الاجارة أو الانتاج على التجارة في الزكاة، أى أن يكون قدر الزكاة ربع العشر، ومصدرها أصل المال وما بقى من النماء.
ففى العائز المؤجرة يكون مصدر الزكاة قيمة العمارة وما بقى من الايجار آخر الحول وهذا قول الهادوية من الشيعة.

٢ - وقاس بعض المحدثين هذا الاستثمار على الزرع ، أى أن يكون قدر الزكاة العشر أو نصفه، ومصدر الزكاة الغلة فقط .

(٥٨) فقه الزكاة ج ١ ص ٤٧٩ وما بعدها.

٣ - وقال فريق بالزكاة بمقدار ربع العشر عن الغلة فقط عند قبضها وهو قول غير مشهور في المذهب المالكي، وقد اشترط هذا القول مرور حول على الأصل.
وهو رواية عن أحمد ، ولكن ابن قدامة أولها بأنه أراد الغلة التي مر حول على تملكها عند قبضها.

وهو قول صاحب الحاصر.
بعد هذا نلاحظ أن القياس على التجارة يقضى بأن يكون مصدر الزكاة رأس المال وما بقى من الغلة.

وهذا يخالف كل الأقوال الأخرى التي تتفق في أن مصدر الزكاة هو الغلة فقط ونلاحظ أن قول الفريق الثالث الموجبين وهو القول الأخير.

يتفق مع قول الجمهور في مصدر الزكاة وفي مقدارها، ولا يختلف عنه الا في وقت الاخراج ويترتب على هذا أن المالك لا تجب عليه زكاة عند الجمهور اذا لم يبق معه النماء الى نهاية الحول، أما على القول الأخير فانه تجب زكاة النماء عند قبضه.

ويرجع هذا الخلاف الى اختلافهم في زكاة المال المستفاد فان بعضهم يشترط في زكاة بعض أنواعه مرور حول على استفادته، وبعضهم يرى الزكاة عند القبض^(٥٩) ونلاحظ أيضا أن القول الأخير يتفق مع قول المحدثين في مصدر الزكاة، ويختلف عنه في مقدارها فهو في القول الأخير ربع العشر، وعند المحدثين العشر أو نصفه.

ترجيح :

١ - لا أؤيد قول الجمهور بعدم ايجاب الزكاة فيما يستثمر بالاجارة أو الانتاج لأن ايجاب الزكاة في الأموال ليس من الأمور التعبدية التي يوقف عندها وإنما هو من الأمور المعقولة

(٥٩) راجع الأقوال في زكاة المال المستفاد في: الأموال لأبى عبيد ص ٥٠٣ وما بعدها مطبعة الفجالة الجديدة، وبداية المجتهد لابن رشد ص ٢٢٩ مطابع شركة الاعلانات الشرقية والمغنى لابن قدامة ج ٢ ص ٦٣٦ وما بعدها المطبعة اليوسفية، وبدائع الصنائع للكاساني ج ٢ ض ٨٣٤ وما بعدها مطبعة الامام.

المعنى، فقد صرحت النصوص بأن المقصود منها تطهير النفس ومواساة المحتاج، ومؤازرة المدين. قال تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)^(٦٠) وقال تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم)^(٦١).

ومما يؤكد هذا أنها لم تجب الا على غنى يملك نصابا معيناً.

وهل من حكمة أحكم الحاكمين أن يوجب مساعدة الفقير على من يملك فداناً ينتج له خمسين كيلة من الزرع، ولا يوجبها على من يملك عمائر تدر عليه محصول مائة فدان أو يزيد؟ أما علماء الصدر الأول فانهم لم يوجبوا الزكاة في الاجارة والانتاج لأنها لم ينتشرا في عصرهم ولم يبلغا ما بلغاه في عصرنا من ضخامة في الثروة ووفرة في الكسب.

وأما قياس ابن قدامة الأجرة على ثمن المبيع فقياس مع الفارق، لأن المقصود من الاجارة الكسب والثناء، أما البيع لغير تجارة فليس كذلك.

٢ - أما القياس على التجارة فقياس مع الفارق.

وقد ذكر المحدثون فروقا أهمها :

الفرق بين الأموال الثابتة والمنقولة في مصدر الزكاة ومقدارها فالرسول صلى الله عليه وسلم فرض في الأموال المنقولة الزكاة عن أصل المال بمقدار ربع العشر، لأن الأصل يقبل التجزئة وأخذ الزكاة منه. وفرض في الأموال الثابتة المنتجة الزكاة في الغلة لا في الأصل، لأن الأصل لا يقبل التجزئة والأخذ منه، فكان الأخذ من الغلة بمقدار العشر أو نصفه. وعلى ضوء هذه التفرقة تكون زكاة العمائر المؤجرة والمصانع المنتجة في الغلة لأنها من الأموال الثابتة^(٦٢).

(٦٠) سورة التوبة آية ١٠٣

(٦١) سورة التوبة آية ٦٠.

(٦٢) هذا قول أبي زهرة وزميليه. وقال المفروقون أيضاً: الزكاة تكون من الأصل والثناء للصلوة بين الأصل والثناء كما في زكاة الأبقار وعروض التجارة، وقالوا ان الانتفاع بالمنفعة ليس كالانتفاع بالعين، أى أن أموال التجارة وسلعها ينتفع بعينها، أما هذه المستغلات فانما ينتفع بمنفعتها فقط راجع فقه الزكاة للقرضاوى ج ١ ص ٤٧١، ٤٧٣، مؤسسة الرسالة.

ويمكن أن يقال إن الزكاة تكون من الأصل إذا كان الأصل في معنى النقود فعروض التجارة نقود معنى، لأنها تقبل التجزئة، ويمكن الاعطاء منها ويسهل أن تكون عوضاً في المعاملات.

٣ - ولهذا أرجح أن يكون مصدر الزكاة في العنائر المؤجرة والمصانع المنتجة هو الغلة فقط كالأرض المزروعة، فإن الزكاة تكون في الزرع^(٦٣) ولكنى أرى أن يكون مقدار الزكاة في هذه العنائر وفي هذه المصانع هو نصف العشر، لأن العشر يجب في الزرع إذا كان السقي بدون آلة، أى بدون عناء وانفاق، ويجب نصف العشر إذا كان السقي بآلة، والمصانع والعنائر كما يسقى بآلة.

ونخلص من هذا الى ترجيح أن مصدر زكاة العنائر المؤجرة والمصانع المنتجة الغلة فقط وأن مقدار الزكاة نصف العشر.

من له ولاية صرف الزكاة (هل يصلح البنك المركزى جابيا للزكاة)

الأصل أن الحكومة الاسلامية تقوم بأخذ الزكاة وصرفها والأدلة على هذا كثيرة منها:
١ - قوله تعالى مخاطباً نبيه: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم)^(٦٤)
ووجه الدلالة أن الأمر بالأخذ للرسول ولمن يلي أمر المسلمين من بعده والصدقة هنا الزكاة، كما ذهب الى هذا جمهور العلماء.

٢ - وقوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها)^(٦٥)

(٦٣) قياس الصناعة على الزراعة قياس ظاهر، لأن في كل منها مادة أولية تنمى بالعمل وبالآلة حتى تصبح زرعاً أو انتاجاً.

(٦٤) سورة التوبة آية ١٠٣

(٦٥) سورة التوبة آية ٦٠

ووجه الدلالة أن الله جعل للعاملين على الزكاة حقا فيها، والعامل هو الذى ينصبه الامام لأخذ الزكاة، فدل ذلك على أن الامام يطالب بالزكاة اذ لو كان أداؤها لأربابها لم يكن لذكر العاملين وجه.

٣ - ومنها ما جاء فى الصحيحين وغيرهما أن النبى صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذا الى اليمن قال له: (أعلمهم ان الله افترض عليهم فى أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم) الحديث (٦٦).
فدل قوله (تؤخذ وترد) على أن الزكاة لا تترك للملاك، وإنما الامام أو نائبه هو الذى يتولى صرفها.

٤ - وأهم دليل هو السنة العملية: فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يرسل السعاة أو المصدقين لأخذ الزكاة وصرفها.

وقد قسم الفقهاء: الأموال الى ظاهرة وباطنة .
فالظاهرة هى التى يمكن لغير مالكة معرفتها واحصاؤها كالزروع والأنعام. والباطنة كالنقود وعروض التجارة.

وقد اتفق العلماء على أن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر طالبوا بزكاة المال الظاهر.

ويرى كثير منهم أنهم طالبوا بزكاة المال الباطن أيضا وأن عثمان طالب بزكاته زمانا، ولما كثرت الأموال ورأى فى تتبعها حرجا على الأئمة وقد تفتيشها ضررا بأربابها فوض الأداء الى أربابها.

ويرى بعض العلماء (٦٧) أن الرسول صلى الله عليه وسلم والأئمة لم يطالبوا بزكاة المال

(٦٦) جامع الأصول فى أحاديث الرسول ٤/٥٥١، ٥٥٠. مطبعة الملاح .

(٦٧) من هؤلاء أبو منصور الماترىدى (بدائع الصنائع ج ٢ ص ٨٨٤ مطبعة الامام) ومنهم أبو عبيد (راجع الأموال لأبى عبيد ص ٦٨٥ مطبعة الفجالة الجديدة).

الباطن، ولكن كان الناس يعطون ذلك، ومنهم من كان يحمل ذلك إلى الأئمة فيقبلون منه ذلك ولا يسألونه عن مبلغ ماله ولا يطالبونه بذلك، إلا ما كان من توجيه عمر العشار إلى الأطراف^(٦٨).

كما أنه قد وجد منذ عهد بنى أمية من السلاطين من يجور في الحكم، أو لا يضع الزكاة في مواضعها.

لهذا وغيره اختلف الفقهاء فيمن يلى أمر الزكاة.

وهاكم أهم أقوالهم:

قول الشافعية :

لكون المال ظاهراً أو باطناً أثر فيمن له ولاية صرف الزكاة عند الشافعية

١ - فللمالك أن يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن وإن طلبها الإمام وليس للإمام أن يطالب بتسليمها، إلا إذا علم أن شخصاً لا يؤديها فيلزمه أن يقول له: ادفع بنفسك أو ادفع إلى لافرقها أما زكاة المال الظاهر: ففي القديم يجب صرفها إلى الإمام أو نائبه وفي الجديد للمالك أن يؤديها بنفسه قياساً على المال الباطن إذا لم يطلب الإمام الزكاة فإن طلبها وجب تسليمها إليه، ويقال للمتعين من تسليمها ولو قالوا نسلّمها لمستحقها ولو كان الإمام جائراً، ويبرأ المالك بالدفع له وإن قال: أخذها منك وأصرفها في الفسق.

٢ - ومع جواز أداء المالك بنفسه زكاة المال الباطن وزكاة المال الظاهر فإن له أن يسلمها إلى الإمام، لأنه نائب المستحقين ويبرأ بالدفع إليه .

٣ - والأظهر أن صرف زكاة المال الظاهر والباطن إلى الإمام العادل في الزكاة - وإن كان جائراً في غيرها - أفضل من تفريق المالك بنفسه لأن المالك قد يعطيها لغير مستحق فإن كان جائراً فتفريقه بنفسه زكاة المال الباطن أفضل، وتسليمه زكاة المال الظاهر إلى الإمام أفضل^(٦٩).

(٦٨) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٨٨٤ مطبعة الامام.

(٦٩) نهاية المحتاج وحواشيه ج ٣ ص ١٣٦ مطبعة الحلبي الأخيرة.

قول الحنفية :

للامام ونوابه ولاية أخذ زكاة الأموال الظاهرة :
أما زكاة المال الباطن فمفوضة الى المالك .

والأصل فيها أن للامام أخذها، فقد أخذها الرسول صلى الله عليه وسلم والخليفتان بعده ولكن عثمان لما كثرت الأموال ورأى في تتبعها زيادة ضرر بأربابها فوض الأداء الى أربابها نيابة عنه باجماع الصحابة.

وهذه النيابة لا تبطل حق الامام عن الأخذ ، ولذا لو علم أن أهل بلدة لا يؤدون زكاتهم طالبهم بها، فان رأى أخذها من غير تهمة الترك فليس له ذلك لما فيه من مخالفة الاجماع^(٧٠).

قول المالكية :

لا تأثير لكون المال ظاهرا أو باطنا في ولاية الزكاة عند المالكية وانما التأثير لعدالة الامام.

فان كان عادلا وجب دفع زكاة المال الظاهر والباطن اليه. وان كان عادلا في الزكاة - أى فى أخذها وصرفها - جائزا فى غيرها قال بعضهم يجب الدفع اليه، وقال بعضهم يكره^(٧١) وفى جواهر الأكليل أما غير العدل فلا تدفع له ويجب جردها منه والهرب بها ما أمكن وان دفعت له طوعا لم تجز^(٧٢).

وفى القوانين الفقهية: ان كان غير عدل فان لم يمكن صرفها عنه دفعت اليه وأجزأت وان أمكن صرفها عنه دفعها صاحبها لمستحقها^(٧٣).

وتؤخذ الزكاة كرها وان بقتال من الممتنع من أدائها فان أخذت منه كرها بغير قتال أدب^(٧٤)

(٧٠) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٨٢٠، ٨٢١ مطبعة الامام، فتح القدير لابن الهمام ج ١ ص ٤٨٧، ٤٨٨ مطبعة بولاق.

(٧١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٠٣، ٥٠٤ مطبعة الحلبي (٧٢) جواهر الأكليل ج ١ ص ١٤٢ مطبعة دار الكتب العربية الكبرى.

(٧٣) القوانين الفقهية لابن جزي ص ٩٨ طبع فى لبنان

(٧٤) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٠٣، ٥٠٤ مطبعة الحلبي.

قول الحنابلة :

لا تأثير لكون المال ظاهرا أو باطنا في ولاية صرف الزكاة عند الحنابلة فللامام طلب الزكاة من المال الظاهر أو الباطن ولكن لا يجب الدفع اليه اذا طلبها، وليس له أن يقاتل على أخذها اذا لم يمنع المالك اخراجها لأن الواجب الاخراج لا الدفع الى الامام.

ويجوز للمالك أن يفرق بنفسه زكاة المال الظاهر والباطن، ويجوز له أن يدفعها للامام. وتفرق المالك بنفسه أفضل من دفعها الى الامام ولو كان عادلا - للتيقن من وصولها الى مستحقها، ولأن الامام ان كان عادلا فلا تؤمن خيانة سعاته. ويرى ابن قدامة أنه يجوز دفع الزكاة الى الامام سواء اكان عادلا أم غير عادل ويبرأ المالك بدفعها ولو تلفت في يد الامام ولو لم يصرفها في مصارفها ويرى القاضى فى الأحكام السلطانية أن الامام اذا لم يضعها فى مواضعها حرم دفعها اليه ويجب كتمها اهـ .

فان منع المالك الزكاة بخلا أو تهاونا أخذت منه قهرا وعزره امام عدل فى الزكاة، فان منع الزكاة لكون الامام غير عدل فيها لم يعزره. وان غيب ماله أو كتمه وأمكن أخذها أخذت منه، وان لم يمكن أخذها من مانعها الا بقتال وجب على الإمام قتاله ان وضعها مواضعها، فان لم يضعها مواضعها لم يقاتله (٧٥).

مقارنة وترجيح :

رأينا ان الاختلاف فيمن له ولاية الزكاة يرجع الى أسباب أهمها اثنان
الأول : كون المال ظاهرا أو باطنا عند الحنفية والشافعية.
الثانى: عدالة الامام وجوره عند المالكية.

فالمال الباطن عند الشافعية للمالك أن يؤدي زكاته بنفسه وأن يدفعها الى الامام

(٧٥) المغنى ج ٢ ض ٦٤١ - ٦٤٤ المطبعة اليوسفية، كشف القناع ج ٢ ص ٢٥٦ الناشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض.

وليس للامام طلب زكاته الا اذا علم أن المالك لا يؤديها فيقول له: ادفع بنفسك أو ادفع الى لأفرقها.

والأفضل الدفع الى الإمام، لأن المالك قد يعطيها لغير مستحق والحنفية يفوضون زكاة المال الباطن الى المالك الا اذا علم الامام المنع فانه يطالب بها، فان لم يكن منع فليس للامام أخذها. وأما المال الظاهر فعند الحنفية يأخذ الامام زكاته. وعند الشافعية في القديم يجب صرف زكاته الى الامام. وفي الجديد يجوز للمالك دفعها بنفسه الا اذا طلبها الامام فيجب دفعها اليه. والأفضل صرفها الى الامام العادل في الزكاة اذا لم يطلبها. أما المالكية فيوجبون صرف زكاة المال الظاهر والباطن الى الامام العادل. والحنابلة لا يوجبون دفع زكاة المال الظاهر والباطن الى الامام ولو كان عدلا، ويميزون للمالك الدفع بنفسه أو إلى الإمام، والدفع بنفسه أفضل. وأما غير العدل ففيه عند المالكية والحنابلة^(٧٦). تفصيل. ونخلص من هذا الى:

١ - أن الزكاة فريضة لازمة يجب اخراجها، فاذا منعها المالك وجب على الحاكم المسلم العادل أن يطالب بها سواء كان المال ظاهرا أو باطنا. فالشافعية مع أنهم لا يميزون للامام طلب زكاة المال الباطن الا أنهم يرون أن المالك اذا امتنع عن اخراجها قال له الحاكم اما أن تدفع بنفسك أو تدفع الى لأفرقها. والحنفية مع أنهم فوضوا أداء زكاة المال الباطن الى المالك الا أنهم يرون أن الحاكم اذا علم بمنع الزكاة طالب بها.

٢ - أما ولاية أمر الزكاة فأرجع أن يكون للحاكم المسلم العادل في الزكاة - وان كان جائرا في غيرها - ولاية أخذ الزكاة وصرفها اذا كان المال ظاهرا، لاتفاق العلماء على أن الرسول وخلفاءه كانوا يأخذون زكاة المال الظاهر.

(٧٦) وردت آثار دفع الزكاة الى الامام ولو كان ظالما، وآثار أخرى في أن يؤديها المالك بنفسه وبخاصة إذا كان الامام ظالما. راجع الأموال لأبي عبيد ص ٦٧٨ - ٦٨٧ مطبعة الفجالة الجديدة، والمجموع ج ٦ ص ١٠٤ - ١٠٦ مطبعة المدني، والمغنى لابن قدامة ج ٢ ص ٦٤٢ - ٦٤٥ المطبعة اليوسفية.

أما ما قال عنه الفقهاء انه مال باطن كالنقد وعروض التجارة^(٧٧) فقد أصبح معظمه الآن ظاهرا كعروض التجارة والنقد في المصارف ونحوها فما ظهر منه طالب به الحاكم المسلم العادل في الزكاة.

ومالم يظهر فإلّا لمه مسئول عن زكاته ديانة أى فيما بينه وبين الله.

١ - لأن كثيرا من العلماء يرون أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخذ زكاة المال الباطن^(٧٨)

٢ - ولأن عمر جعل العاشر يأخذ زكاة النقد وعروض التجارة اذا مر بها المالك عليه لأنها أصبحت بانتقالها من بلد الى بلد أموالا ظاهرة^(٧٩).

٣ - ولأن عثمان وان كان قد فوض الأداء الى الملاك نيابة عنه فلاّتهم كانوا يعطونها، أما الآن فقد ترك كثير من الناس زكاة أموالهم فيجب أخذها منهم، ولهذا اتفق الفقهاء على أن من منع زكاته طالبه بها الامام.

وأؤيد ما رجحه الشيخ القرضاوى من أن يترك ربع الزكاة أو ثلثها لأرباب الأموال ليفرقوها بأنفسهم على المستورين من أقاربهم وجيرانهم قياسا على أمر الرسول صلى الله عليه وسلم الخارصين أن يدعوا الثلث أو الربع لأرباب الأموال ليصرفوا زكاته بأنفسهم على أحد التفسيرين^(٨٠).

أما إذا كان الامام جائرا فلا يصرف الزكاة في مصارفها الشرعية فأرجح ألا تدفع اليه وأن يؤديها المالك الا إذا طالبه بها الحاكم.

(٧٧) جاء في المجموع انما كانت عروض التجارة من الأموال الباطنة وان كانت ظاهرة لكنها لا تعرف أنها للتجارة أم لا، فان العروض لا تعتبر تجارة الا بشروط (المجموع ١٠٧/٦ مطبعة المدنى).

(٧٨) راجع فقه الزكاة للقرضاوى ج ٢ ص ٧٦٧، ٧٦٨ مؤسسة الرسالة.

(٧٩) الدر المختار وحاشية رد المحتار ج ٢ ص ٣١٢ طبعة الحلبي الثانية.

(٨٠) فقه الزكاة ٧٧٥/٢ مؤسسة الرسالة. حديث أمر الرسول الخارصين أن يدعوا الثلث أو الربع رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم. وقد اختلف في معنى الحديث على قولين أحدهما أن يترك الثلث أو الربع من العشر، وثانيها أن يترك ذلك من نفس الثمر قبل أن يعشر. وقال الشافعى معناه أن يدع ثلث الزكاة أو ربعها ليفرقها هو بنفسه على أقاربه وجيرانه (سبل السلام ج ٢ ص ١٣٤ ط ٥ دار احياء التراث العربى لبنان).

أما أنها لا تدفع اليه طوعا فلئلا نعينه على ظلمه، ولئلا يفوت المقصود من الزكاة وأما أنها تدفع اليه اذا طلبها فلأنه لا يسع المالك الامتناع.

أما عن سؤال هل يصلح البنك المركزي جابيا للزكاة؟

فأرجح أنه لا يصلح .

- ١ - لأنه لا يلتزم بأحكام الاسلام.
- ٢ - لأن كثيرا من موظفيه غير مسلمين ولا يجوز عند جمهور العلماء أن يكون العامل على الزكاة غير مسلم. قال ابن عمر لا تدفعوا صدقاتكم الى الكفار^(٨١) ولأن الزكاة ولاية على المسلمين يشترط لها الأمانة، وغير المسلم ليس بأمين ولا ولاية له على المسلمين^(٨٢)
- ٣ - ولأن كثيرا من موظفيه لا تؤمن خيانتهم.
- ٤ - ولأنه ليست له سلطة تمكنه من أخذ الزكاة من مانعها كالحاكم.

والحل :

أنه إذا وجدت حكومة مسلمة تلتزم بأحكام الاسلام وجب عليها أخذ الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية.

وإلا فعلى الملاك أداء زكاتهم في مصارفها الشرعية قايما بما يجب عليهم من اخراج زكاتهم وتبرئة لذمتهم. والله أعلم.

وللمالك توكيل غيره في اخراج الزكاة. وقد تصدت بعض الجمعيات لأخذ الزكاة وصرفها فاذا وثق فيها المالك فله أن يدفع كل زكاة ماله لهذه الجمعيات لتصرفها في مصارفها الشرعية. وله أن يدفع اليها بعض زكاة ماله لتصرفه ويقوم هو بصرف الباقي والله أعلم.

(٨١) الأموال لأبى عبيد ص ٦٨٠ مطبعة الفجالة الجديدة.

(٨٢) فقه الزكاة للقرضاوى ج ١ ص ٥٨٦ مؤسسة الرسالة بلبنان.

خاتمة في نتائج البحث

نخلص من هذا البحث الى النتائج الآتية :

١ - زكاة الأموال المودعة

الأموال المودعة نوعان: ودائع استثمارية، وودائع غير استثمارية وغير الاستثمارية هي الودائع الجارية، والودائع الادخارية اذا لم تشارك في الاستثمار:

أ - زكاة الودائع غير الاستثمارية

اذا أودع المسلم أمواله في البنك وديعة جارية، أو وديعة ادخارية لم تشارك في الاستثمار فعليه زكاة هذه الأموال اذا مضى عليها حول وبلغت نصاباً^(٨٣) أو كانت أقل من نصاب وعنده مال آخر يكمل به النصاب ومقدار الزكاة الواجب ربع العشر، أى ٢,٥٪.

ب - زكاة الودائع الاستثمارية

اذا قام البنك باستثمار الودائع كان هذا العمل مضاربة، وسمى المودع رب مال، وسمى البنك مضارباً أو عاملاً.
فاذا خسرت المضاربة حسبت الخسارة على رب المال.

(٨٣) نصاب النقود ما يساوى ٨٥ جراماً من الذهب، وهى المساوية للعشرين ديناراً التى جاءت بها الآثار (فقه الزكاة ٢٧٧/١).

وكان على رب المال زكاة ماله إذا بلغ نصاباً، أو كان عنده مال يكمل به النصاب ومقدار الزكاة ربع العشر آخر الحول.

فإذا ربح المضاربة كان لرب المال نصيبه من الربح، وللبنك نصيبه اما عن زكاة الواجبة على كل من رب المال والبنك حينئذ.

فإنه يجب على المودع المستثمر ماله أن يزكى رأس ماله ونصيبه من الربح عند نهاية الحول ومقدار الزكاة ربع العشر.

٢ - الزكاة عن أرباح البنك وممتلكاته

إذا قام البنك بالمضاربة فعليه زكاة صافي ربحه اذا بلغ نصاباً ومقدار الزكاة ربع العشر، ويكون اخراجها بعد حول من المحاسبة أو القسمة. هذا بالنسبة لزكاة البنك كعامل أو مضارب.

فان استثمر البنك ماله في التجارة فعليه زكاة رأس المال وزكاة ربحه عند نهاية الحول ومقدار الزكاة ربع العشر.

وان استثمر ماله في الزراعة فعليه زكاة مصدرها الزرع ومقدارها العشر ان سقى بدون آلة ونصف العشر ان سقى بآلة .

وان استثمر ماله في العمارات المؤجرة والمصانع المنتجة ونحوها فعليه زكاة مصدرها الغلة - أى الايجار وثمان الانتاج - ومقدارها نصف العشر. أما ما يملكه البنك من نحو مبان وأثاث مما يحتاج اليه البنك للقيام بعمله وإدارة شؤنه ومما لم يعد للاستثمار فليس فيه زكاة .

٣ - من له ولاية صرف الزكاة هل يصلح البنك المركزى جابيا للزكاة

لا يصلح البنك المركزى جابيا للزكاة.
وانما ولاية أخذ الزكاة وصرفها للحكومة المسلمة التى تلتزم بأحكام الاسلام.
فاذا وجدت هذه الحكومة وجب عليها أخذ الزكاة وصرفها فى مصارفها الشرعية.
وإذا لم توجد - أو لم تقم بواجبها - فعلى الملاك اخراج زكاتهم بأنفسهم فى مصارفها
الشرعية قياما بما يجب عليهم من اخراج الزكاة وتبرئة لذمتهم.
وللمالك أن يوكل غيره فى صرف الزكاة، وقد تصدت بعض الجمعيات لأخذ الزكاة
وصرفها فاذا وثق فيها المالك فله أن يدفع اليها كل زكاة ماله أو بعضها ويقوم بصرف الباقي
والله أعلم.
